➢ **الجمهورية – الاثنين 13.03.2017**

• النفط ينخفض لأقل مستوى مع زيادة الحفارات الأميركية

التفاصيل:

النفط ينخفض لأقل مستوى مع زيادة الحفارات الأميركية

انخفضت أسعار النفط لأقل مستوى في ثلاثة أشهر رغم جهود منظمة أوبك الرامية لخفض إنتاج الخام نتيجة استمرار الزيادة في عدد منصات الحفر بالولايات المتحدة.

ونزل خام القياس العالمي مزيج برنت 39 سنتا أو ما يعادل 0.8 % إلى 50.98 دولار للبرميل وهو أقل مستوى منذ 30 تشرين الثاني. وكان الخام قد أغلق في الجلسة السابقة منخفضا 1.6 % عند 51.37 دولار للبرميل.

وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 45 سنتا بما يوزاي 0.9 % إلى 48.04 دولار للبرميل وهو أقل مستوى منذ 30 تشرين الثاني.

ويتجه برنت للانخفاض لليوم الخامس على التوالي وهي أطول موجة هبوط من نوعها منذ الرابع من تشرين الثاني والتي استمرت ستة أيام. وفقد الخام خلال هذه الموجة 8.8 % من قيمته ليسجل أسوأ أداء منذ منتصف حزيران 2016. ويتجه خام غرب تكساس الوسيط لتكبد خسائر لليوم السادس على التوالي حيث فقد 9.8%.

ويأتي هبوط الأسعار مع زيادة منصات الحفر التي تنقب عن النفط في الولايات المتحدة ونمو مخزونات الخام في الولايات المتحدة أكبر مستهلك في العالم لتسجل مستوى قياسياً .

➢ **الجمهورية – السبت 11.03.2017**

• النفط يزداد تعقيداً لعوامل إقتصادية وتكنولوجية

التفاصيل:

النفط يزداد تعقيداً لعوامل إقتصادية وتكنولوجية

حركة الإستيراد الأميركي للنفط السعودي

يُعاني سوق النفط العالمي من مُشكلة إنخفاض الطلب التي أدّت إلى زيادة المعروض وبالتالي إنخفاض الأسعار بشكل دراماتيكي على الدول المُنتجة وذلك منذ أواسط العام ٢٠١٤. وقامت المملكة العربية السعودية بخطوة نوعيّة للخروج من هذا الوضع الذي يخلق عجزاً في موازنتها عبر خرق السوق النفطي الأميركي.

يُعتبر سوق النفط من أكثر الأسواق حجماً وكماً وذلك من ناحية أنّ أكثر من ٩٩٪ من السلع أو الخدمات تستهلك النفط في تصنيعها أو أقلّه في إستهلاكها.

وبالتالي أخذت الدول تهتم بشكل شبه كبير بهذا السوق وأصبح النفط مُنتجاً إستراتيجياً وضع

الدول المُنتجة له على الخريطة الإستراتيجية العالمية وجعَلها تعوم على كمٍّ هائل من العملات الصعبة.

التاريخ يُخبرنا أنّ هذه المقولة بقيت صحيحة حتى مُنتصف العام ٢٠١٤ حيث أدّى إنخفاضُ الطلب العالمي على النفط إلى تُخمة في المعروض وبالتالي إنخفضت الأسعار ما يُقارب الـ ٧٠٪.

بالطبع التداعيات المالية على موازنات الدول المُنتجة للنفط كانت كارثية وأدّت إلى خلق عجز تاريخي في موازنات بعض الدول. هذا الأخير أوقف العديد من المشاريع الإستثمارية في هذه الدول وإرتفعت معها البطالة في القطاع النفطي والصناعة النفطية بأشكالها المُختلفة.

السياسات الإقتصادية التي إتبعتها الدول المُنتجة للنفط وتعلّق إقتصاداتها بالنفط كمدخول أساسي، هما السبب الأساسي في تسجيل هذا العجز التاريخي في الموازنات. لكنّ ثمة دولاً مُنتجة للنفط عمدت إلى ربط عملتها بالدولار الأميركي بحكم أنّ مداخيلها هي بالدولار.

وبالتالي أدّى إنخفاض سعر النفط إلى ضرب المداخيل في وقت بدأ الإحتياطي الفديرالي الأميركي زيادة أسعار الفائدة ما شكّل ضغطاً إضافياً على المالية العامّة لهذه الدول وإستنزف إلى حدٍ كبير إحتياطاتها من العملات الأجنبية.

وكأنّ هذه المشاكل لا تكفي الصناعة النفطية، أخذت الولايات المُتحدة الأميركية بالبدء بإستخراج النفط الصخري وذلك تحت ضغط أسعار الأعوام السابقة حين وصل سعر برميل النفط إلى ١٥٠ دولاراً أميركياً. وكان للتكنولوجيا دورٌ كبير في نجاح الإستخراج حيث أخذت كلفة الإستخراج بالإنخفاض بنسبٍ كبيرة من ٧٠ دولاراً إلى حدود الـ ٣٠ دولاراً أميركياً للبرميل الواحد.

وأضحى سوق النفط يعيش حالة توازن شبه ثابتة مع ثبات الطلب العالمي على النفط وتحت تأثير النفط الصخري حيث من جهة يؤدّي إرتفاع الأسعار إلى رفع الإنتاج من النفط الصخري مع إرتفاع الربحية ما يؤدّي إلى تخمة في المعروض. ومن جهة أخرى فإنّ إنخفاض الأسعار يؤدّي إلى وقف الإنتاج من النفط الصخري ما يُقلّل من المعروض وترتفع معه الأسعار بشكل تلقائي تؤدّي إلى الحالة الأولى.

من هذا المُنطلق نرى أنّ أسعار النفط تتأرجح في هامش يراوح بين ٤٠ إلى ٦٠ دولاراً أميركياً ولا شيء سيغيّر هذا الواقع إلا عاملان أساسيان:
أولاً- إزدياد الطلب العالمي على النفط وخصوصاً من الماكينة الإقتصادية العالمية. وهذا الأمر ليس بالوارد حالياً على الرغم من المؤشرات الإيجابية من الإقتصاد الأميركي.

ثانياً- تطوّر تكنولوجي يسمح بخفض كلفة إستخراج النفط الصخري وبالتالي زيادة المعروض ومعه إنخفاض أسعار النفط. إلّا أنّ سياسة التعتيم التي تتبعها الشركات النفطية الأميركية حول هذا الموضوع تجعل من الصعب لا بل من المُستحيل معرفة مدى تطوّر الأبحاث العلمية التي تقوم بها هذه الشركات حول هذا الموضوع. يظهر ممّا تقدّم أنّ الولايات المُتحدة الأميركية «تمسك» بسوق النفط بيدٍ من حديد وذلك بجانبيه العرض والطلب:

أولاً- العرض: حيث إنّ صناعة النفط الصخري في الولايات المُتحدة الأميركية أصبح لها وزن كبير في السوق ويُمكن للولايات المُتحدة الأميركية أن تستخدم هذه الصناعة في سياستها الدولية (ضرب دولة مُنتجة للنفط) أو دعم إقتصادها داخلياً؛

ثانياً- الطلب: حيث إنّ الولايات المُتحدة الأميركية حافظت على إستيرادها للنفط الخارجي وبذلك أصبحت هذه الدول عرضة لعقوبات من الولايات المُتحدة الأميركية التي يُمكنها إستبدال الكميات المُستوردة بإنتاج محلّي من النفط الصخري.

هذا الأمر يضع الدول المُنتجة للنفط أمام عدد قليل من الخيارات أوّلها خفض الإنفاق العام والعودة إلى الوراء من ناحية أنّ العجز المُسجّل في موازناتها لا يسمح لها بالقيام بإستثمارات لتنويع إقتصاداتها. كما أنّ رفع الفائدة في الولايات المُتحدة الأميركية لعب دوراً سلباً على الإستثمارات في هذه الدول وأرغم البعض منها على رفع الفائدة للحفاظ على الإستثمارات فيها.

وهنا تأتي الخطوة السعودية كـ»ضربة معلّم» حيث قامت شركة أرامكو العملاقة بشراء أسهم شركة Motiva Enterprises LLC وهي مصفاة نفط أميركية بقدرة ٦٠٠ ألف برميل يومياً (ممّا يجعلها من بين الأكبر حجماً في الولايات المُتحدة الأميركية) ومصفاة Port Arthur إضافة إلى ٢٤ ميناء توزيع.

وبحسب الإتفاقية التي وقعتها شركة أرامكو مع شركة رويال داتش النفطية، ستحصل المملكة العربية السعودية - بشكل غير مباشر - على حصرية بيع البنزين والمازوت في محطات الوقود التابعة لشركة Shell في ولايات أميركية عدة (جورجيا، نورث كارولينا، ساوث كارولينا، فيرجينيا، ميريلاند، واشنطن دي سي، الجانب الشرقي من ولاية تكساس، ومعظم ولاية فلوريدا.(

وهذا الأمر يُشكل مخرجاً ذكياً للأزمة التي تطال المملكة نتيجة إنخفاض أسعار النفط العالمية حيث إنّ أرباحها ستزداد حكماً نتيجة الأرباح الآتية من عمل المصفاتين ونتيجة الحصرية.

هذا الأمر يُثبت البعد الإستراتيجي للسياسة النفطية للمملكة العربية السعودية والتي إستفادت حكماً من دعم الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي على خلاف سلفه الرئيس باراك أوباما يسعى إلى دعم المملكة العربية السعودية إقليمياً.

يبقى القول إنّ سوق النفط أصبح يزداد تعقيداً نتيجة عوامل إقتصادية، جيو- سياسية وتكنولوجية. وهذا الأمر يدفع الدول إلى الإبداع للمحافظة على مكانتها على الخريطة الإستراتيجية النفطية.

وهنا نطرح السؤال عن الإستراتيجية النفطية التي سيتبعها لبنان خصوصاً بعد إقراره لمراسيم النفط والتي لم تعد عائقاً أمام المضي في إستخراج النفط مع العلم أنّ إستخراج النفط والغاز وحده لم يعد ضمانة لكي يتمكّن لبنان من بيع إنتاجه.

- **الديار – الاثنين 13.03.2017**

• ارتفاع عدد حفارات النفط الاميركي لاعلى مستوى - النفط ينهي اسبوعه ليسجل اكبر خسارة في ثلاثة اشهر

التفاصيل:

ارتفاع عدد حفارات النفط الاميركي لاعلى مستوى - النفط ينهي اسبوعه ليسجل اكبر خسارة في ثلاثة اشهر

انهى النفط اسبوعه المنتهي في البورصات العالمية على هبوط لتسجل أسعاره أدنى مستوى في ثلاثة أشهر مع استمرار خروج المستثمرين من مراكز تستند إلى توقعات بارتفاع الخام بفعل المخاوف من أن تكون تخفيضات الإنتاج التي قادتها أوبك لم تقلص بعد تخمة الإمدادات في الأسواق العالمية.

وهبط الخام الأميركي نحو تسعة بالمئة منذ إغلاق يوم الثلاثاء الفائت في أكبر انخفاض على مدار ثلاثة أيام منذ فبراير شباط 2016.

وانخفض الخام الأميركي 79 سنتا أو ما يعادل 1.6 بالمئة إلى 48.49 دولار للبرميل في التسوية بينما نزل خام القياس العالمي مزيج برنت 82 سنتا أو 1.6 بالمئة إلى 51.37 دولار للبرميل.

وهبط الخام الأميركي دون 50 دولارا للبرميل يوم الخميس الفائت للمرة الأولى منذ كانون الأول.

وعبر بعض كبار منتجي النفط مثل السعودية والإمارات عن مخاوفهم من أن تؤدي زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي إلى تقويض جهودهم الرامية إلى تخفيض الإنتاج.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن شركات الحفر زادت عدد المنصات النفطية بمقدار ثماني منصات في الأسبوع المنتهي في العاشر من آذار ليرتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 617 منصة وهو منذ أيلول 2015.

وتأتي الزيادة على الرغم من انهيار العقود الآجلة للخام هذا الأسبوع المنتهي إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر لأن المنصات التي جرى تشغيلها هذا الأسبوع كان قرار عودتها للعمل من جديد قد اتُخذ قبل شهرين عندما كانت أسعار الخام أعلى من ذلك.

واستقرت العقود الآجلة للخام الأمريكي عند نحو 48 دولارا للبرميل يوم الجمعة الفائت بعدما هبطت هذا الأسبوع إلى أدنى مستوى منذ تشرين الثاني تحت ضغط وفرة الإمدادات الأميركية على الرغم من تخفيضات الإنتاج التي قادتها أوبك.

ومنذ أن تجاوزت أسعار الخام 50 دولارا للبرميل للمرة الأولى في أيار بعد تعافيها من أدنى مستوى لها في 13 عاما الذي سجلته في فبراير شباط 2016 أضافت الشركات ما إجماليه 301 منصة نفطية في 37 أسبوعا من 41 أسبوعا وهو أكبر تعاف منذ أن أدت تخمة معروض النفط العالمي إلى هبوط السوق على مدى أكثر من عامين منذ منتصف 2014.

وتراجع عدد منصات الحفز النفطية الذي تحصيه بيكر هيوز من مستوى قياسي بلغ 1609 منصات في تشرين الاول 2014 الى ادنى مستوياته في ست سنوات عند 316 منصة في ايار مع هبوط اسعار الخام الاميركي من فوق 107 دولارات للبرميل في حزيران 2014 الى قرب 26 دولارا في شباط.

- **الحزيرة – الاثنين 13.03.2017**
  - النفط يسجل أدنى أسعاره منذ ثلاثة أشهر

التفاصيل:

النفط يسجل أدنى أسعاره منذ ثلاثة أشهر

انخفضت أسعار النفط العالمية في بداية تعاملات الأسبوع اليوم الاثنين لتسجل أدنى مستوياتها منذ ثلاثة أشهر مع استمرار الزيادة في عدد الحفارات النفطية بالولايات المتحدة.

وهبط سعر مزيج برنت القياسي خلال التعاملات الصباحية إلى 50.8 دولارا للبرميل، وهو أدنى مستوى له منذ 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 على الأقل، وبلغ سعر الخام الأميركي نحو 48 دولارا، وهو أدنى مستوياته منذ 30 نوفمبر/تشرين الثانيأيضا.
وإذا أنهى مزيج برنت تعاملات اليوم على خسارة فسيكون هذا انخفاضا للجلسة الخامسة على التوالي بخسائر تناهز 9% إجمالا.
ويأتي انخفاض الأسعار مع تشغيل مزيد من الحفارات النفطية في الولايات المتحدة، مما ينذر بزيادة الإنتاج الفائض في الأسواق الذي أضر بالأسعار منذ منتصف عام 2014، وفضلا عن ذلك زادت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي إلى مستوى قياسي.
وتحمل هذه الأنباء تأثيرات سلبية معاكسة لما حققته جهود تخفيض الإنتاج بقيادة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنتجين آخرين، أبرزهم روسيا.
وتنفذ أوبك والمنتجون الآخرون اتفاقا لتخفيض الإنتاج بمقدار 1.8 مليون برميل يوميا في الأشهر الستة الأولى من العام الجاري.
من ناحية أخرى، من المحتمل أن تتضرر أسواق النفط من القرار المتوقع لمجلس الاحتياطي الفدرالي الأميركي (البنك المركزي) هذا الأسبوع بزيادة سعر الفائدة.

- **صحيفة الاقتصادية – الاثنين 13.03.2017**
  - أسعار النفط تنخفض لأقل مستوى في ثلاثة أشهر
  - »أوبك» تبحث عن السعر المثالي لإعادة توزان السوق
  - منتجو النفط الصخري يراهنون على مد اتفاق خفض الإنتاج لتحقيق مكاسب
  - الجزائر تقلل الاعتماد على عائدات المحروقات مع تراجع النفط

التفاصيل:

أسعار النفط تنخفض لأقل مستوى في ثلاثة أشهر
انخفضت أسعار النفط لأقل مستوى في ثلاثة أشهر اليوم رغم جهود منظمة أوبك الرامية لخفض إنتاج الخام نتيجة استمرار الزيادة في عدد منصات الحفر بالولايات المتحدة.
ونزل خام القياس العالمي مزيج برنت 39 سنتا أو ما يعادل 0.8 % إلى 50.98 دولار للبرميل بحلول الساعة 05،53 بتوقيت جرينتش وهو أقل مستوى منذ 30 نوفمبر.
وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 45 سنتا بما يوزاي 0.9 % إلى 48.04 دولار للبرميل وهو أقل مستوى منذ 30 نوفمبر.

»أوبك» تبحث عن السعر المثالي لإعادة توزان السوق
كشف أسبوع "سيرا" الذي جمع عملاقة النفط في هيوستن عن التناقضات الجوهرية التي تشوب محاولات إعادة التوازن إلى سوق النفط دون إعادة إيقاد طفرة النفط الصخري أو التخلي عن حصة سوقية كبيرة للمنافسين.
وفقا لـ "رويترز"، استهل مؤتمر أسبوع النفط في هيوستن أعماله باحتفاء بارتفاع الأسعار والتقدم صوب خفض المخزونات العالمية وتفاؤل حيال أفق منتجي النفط الصخري.

لكنه اختتمها بأكبر تراجع يومي للأسعار في أكثر من عام ومخاوف من أن المخزونات لا تنخفض كما هو مخطط له وتحذير من أن منتجي النفط الصخري قد يتسببون في تراجع جديد إذا زادوا الإنتاج أسرع مما ينبغي.
وكشف أعضاء أوبك عن التزام شبه كامل بتخفيضات الإنتاج المعلنة في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، لكن الأداء يظل متفاوتا داخل المنظمة.
ونفذت السعودية أعمق التخفيضات لتعويض أثر الالتزام المتباين للأعضاء الآخرين لتعود إلى دورها كمنتج مرن، لكن مسارعة أوبك إلى زيادة الإنتاج قبل بدء سريان الاتفاق في كانون الثاني (يناير) أبقت السوق متضخمة بالخام الذي ما زال يظهر في الإحصاءات مع وصول الناقلات إلى أمريكا الشمالية وتفريغها.
وزادت محاولة استباق الموعد النهائي صعوبة إعادة التوازن وحركت السوق عمليا ضد أعضاء المنظمة أنفسهم، وعبأت أوبك الدعم من 11 دولة أخرى لتوزيع عبء إعادة التوازن وحماية حصتها السوقية، لكن امتثال الدول غير الأعضاء أقل بكثير. واضطر أعضاء المنظمة إلى خفض أسعار بيع صادراتهم من الخام لحماية علاقاتهم الثمينة مع شركات التكرير الآسيوية، وراكمت صناديق التحوط مستوى قياسيا من مراكز المراهنة على ارتفاع الأسعار في العقود الآجلة للخام وعقود الخيارات لتتجاوز 900 مليون برميل.
وتتوقع كل صناديق التحوط تقريبا تمديد تخفيضات إنتاج المنظمة لما بعد موعد انتهائها في 30 حزيران (يونيو) من أجل تقليص المخزونات، لكن أوبك أمضت أسبوع سيرا في تحذير منتجي النفط الصخري من زيادة الإنتاج أكثر من اللازم وافتراض تمديد تخفيضات الإنتاج تلقائيا.
وحذرت السعودية منتجي النفط الصخري بوضوح من أنها لن تخفض إنتاجها كي يزيدوا هم إنتاجهم، لكن عدم التمديد يعني زيادة إنتاج النفط العالمي أكثر من مليون برميل يوميا في مطلع تموز (يوليو) لتتهاوى أسعار النفط على الأرجح.
وتريد أوبك رفع الأسعار وفي الوقت نفسه حماية حصتها السوقية، وتحاول المنظمة العثور على السعر المثالي: سعر مرتفع بما يكفي لتعزيز الإيرادات والإبقاء على رهانات صناديق التحوط على الصعود، لكن ليس مرتفعا بدرجة توقد شرارة طفرة استخراج النفط الصخري من جديد. والمشكلة أن ذلك النطاق المثالي بالغ الضيق وقد لا يوجد على الإطلاق في صورة ترضي كل الأطراف المعنية التي تحاول أوبك حشدها داخل إطار عمل تعاوني.
وتشير معظم التقديرات إلى أن سعر التعادل للنفط الصخري الذي يمكن مواصلة الإنتاج عنده يقع حاليا في حدود 50 أو 55 دولارا للبرميل، ومن المتوقع لأسعار في نطاق 60 أو 65 دولارا أن تسفر عن زيادة كبيرة في الإنتاج.
لكن صناديق التحوط راكمت بالفعل مراكز قياسية مراهنة على ارتفاع السوق قياسية في ظل أسعار بين 50 و55 دولارا للبرميل من خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت وهي تحتاج إلى فرصة صعود كبيرة كي تظل مهتمة.
وعملية استعادة التوازن بالسوق تستغرق وقتا أطول من المتوقع كما أقر مسؤولو أوبك في هيوستون الأسبوع الماضي، فأرقام المخزونات لا تتراجع بالسرعة التي توقعتها أوبك أو صناديق التحوط.
وتواجه أوبك، المعضلة التقليدية: فإما أن تركز على رفع الأسعار أو حماية الحصة السوقية لكن ليس الاثنين معا، وسيسلط الضوء على تلك المعضلة خلال الشهرين القادمين عندما تقرر أوبك هل تمدد العمل بتخفيضات إنتاجها بعد حزيران (يونيو) رغم الالتزام الضعيف من غير الأعضاء وزيادة إنتاج النفط الصخري.
ولا تسيطر أوبك إلا على جزء صغير من الإنتاج العالمي ولا تستطيعان منع تطوير موارد النفط الإضافية خارج دول أوبك إلا عن طريق دفع الأسعار للانهيار.
ونظريا قد يمكن لـ "أوبك" جلب الاستقرار إلى الأسعار في نطاق ضيق بين 50 و60 دولارا للبرميل، لكن ذلك سيتطلب براعة استثنائية وكثيرا من الحظ.
فالمحاولات السابقة للمحافظة على الأسعار داخل نطاق ضيق في أواخر التسعينيات وأوائل العقد

الماضي ثم في 2009 و2010 لم تكلل بالنجاح.
وجهود تحقيق الاستقرار في أسعار النفط لم تنجح لفترة طويلة قط لهذا السبب تحديدا ومن غير المتوقع أن يختلف الأمر هذه المرة، وعمليا، تخضع السوق للأسعار وهو ما سيبقي نمو النفط الصخري منسجما مع طلب المستهلكين.
وهوت الأسعار في الأسبوع الماضي لأن بعض المتعاملين على الأقل أعادوا النظر في رؤيتهم لفرص خفض مبكر في المخزونات وإعادة توازن سريعة.
وكان للمخاوف من الانتعاش السريع للإنتاج الصخري واحتمال تجدد فائض الإنتاج أثر أيضا، وإضافة إلى تلك العوامل فإن تراكم المراكز الدائنة لصناديق التحوط يثير المخاوف من نقص السيولة بالسوق عن تصفية كل تلك المراكز، ورغم كل الحديث عن سياسات الإنتاج بين المشاركين في مؤتمر هيوستون فإن الأسعار لا الاستراتيجيات ما زالت تحكم سوق النفط.

منتجو النفط الصخري يراهنون على مد اتفاق خفض الإنتاج لتحقيق مكاسب
توقع بن فان بيردن الرئيس التنفيذي لعملاق الطاقة "رويال داتش شل" أن ينمو الطلب العالمي على النفط تدريجيا في السنوات المقبلة، وسيبلغ ذروته في نهاية المطاف ربما في النصف الثاني من العقد المقبل "عام 2025 ."
ونقلت وكالة "بلاتس" الدولية للمعلومات النفطية عن بيردن قوله، "إن "شل" تعمل دوما على تنويع محفظتها الاستثمارية وفق متغيرات السوق وهو التحدي الذي يواجه أغلب الاستثمارات في المرحلة الراهنة"، مشيرا إلى أن الشركة العالمية ستنسحب من مشاريع النفط الرملي في كندا لضعف جدواه الاقتصادية، حيث ستخفض حصتها في مشروع "أثاباسكا" للنفط الرملى إلى 10 في المائة."
إلى ذلك، توقع محللون نفطيون استمرار حالة التقلبات السعرية في أسواق النفط الخام خلال الأسبوع الجاري بعد أن اتجهت الأسواق إلى تسجيل انخفاضات قياسية في ختام الأسبوع الماضي وهي الأدنى في أكثر من ثلاثة أشهر وفي ظل ضغوط زيادة الإنتاج الأمريكي بعد استمرار تنامي أنشطة الحفر وبلوغ الحفارات أعلى مستوى منذ أيلول (سبتمبر) 2015.
وبحسب المحللين فإن المنتجين التقليديين يكثفون جهودهم واتصالاتهم في المرحلة الراهنة لزيادة نسبة الالتزام بخفض الإنتاج خاصة للدول المنتجة من خارج "أوبك" وفي نفس عمل تفاهمات جديدة مع منتجي النفط الصخري للحد من طفرة الإنتاج الأمريكي الحالية التي قادت إلى انخفاض الأسعار بشكل سريع.
وأوضح المحللون أن الارتفاع القياسي في مستوى المخزونات الأسبوع الماضي جدد المخاوف من عودة تخمة المعروض وضغط على الأسعار على الرغم من نجاح تطبيق اتفاق خفض الإنتاج بينما في المقابل تلقت الأسعار دعما محدودا من تراجع الدولار الأمريكي أمام بقية العملات الرئيسية.
وفي هذا الاطار، يقول لـ "الاقتصادية"، جوي بروجي مستشار شركة "توتال" العالمية للطاقة، "إنه على الرغم من الجهود الحثيثة التي قادتها منظمة أوبك بالتعاون مع المنتجين المستقلين على مدار الشهور الماضية نحو استعادة التوازن في السوق إلا أن تجاوز حالة تخمة المعروض بات مهة صعبة في ظل النشاط الذي فاق التوقعات في مستويات الإنتاج الأمريكي، وهو ما قاد إلى تسجيل أدنى مستوى للأسعار في ثلاثة أشهر خلال تعاملات الأسبوع الماضي."
وأضاف بروجي أن "مستويات الثقة بسوق النفط الخام تتعرض حاليا لضغوط سلبية واسعة نتيجة استمرار ارتفاع مستوى المخزونات وبسبب مسارعة المنتجين الأمريكيين لتعويض فترة الانكماش السابقة بزيادة الحفر والإنتاج دون تدارس تأثير ذلك السلبي في الأسعار"، معتبرا الأزمة قد ترتد إليهم مرة أخرى في ظل احتمال انخفاض الأسعار إلى المستويات الصعبة على مواصلة الإنتاج

في الولايات المتحدة.
وأشار بروجي إلى أنه على الرغم من انخفاض الأسعار بشكل قياسي في الأسبوع الماضى إلا أن خام برنت بقي في حدود 52 دولارا وهو مستوى متوسط وما زال ملائما لأغلب الاستثمارات، لكن منتجي "أوبك" كانوا يراهنون على اقتراب الأسعار من مستوى 60 دولارا خاصة مع دخول اتفاقية خفض الإنتاج الشهر الثالث من التطبيق، معربا عن أمله ألا يشهد الأسبوع الجاري والاسابيع المقبلة مزيدا من الانخفاضات حيث إن السوق تقترب الآن من السعر الحرج.
من ناحيته، أوضح لـ "الاقتصادية"، أمبرجيو فاسولي مدير مركز دراسات الطاقة في مدينة لوزان السويسرية، أن منتجي النفط الصخري الأمريكي يراهنون أكثر مما يجب على قيام منظمة أوبك بتمديد اتفاق خفض الإنتاج لستة أشهر أخرى وهو أمر لم يتم حسمه بعد سواء داخل "أوبك" أو خارجها، كما أن المنتجين قلقون من هذه المراهنات الأمريكية ولا يريدون أن يحصد الأمريكيون وحدهم كل المكاسب جراء خفض الإنتاج خاصة أن الهدف الأول لاتفاق خفض الإنتاج وهو استقرار السوق وسحب المخزونات ما زال بعيدا وحجم التقدم بطيئا.
وأشار فاسولي إلى أن بعض شركات النفط الصخري أطلقت تحذيرات من احتمال هبوط الأسعار إلى مستوى 40 دولارا للبرميل في حال عدم مد الاتفاقية الخاصة بخفض الإنتاج وهو ما سيعيد الاستثمارات إلى حالة الأزمة والانكماش السابقة.
ويعتقد فاسولي أن منتجى "أوبك" والمستقلين – على الأرجح – لن يمددوا الاتفاقية ما لم يشعروا بتحسن جذري في علاج مشكلة سحب المخزونات والحد من تخمة المعروض، مشيرا إلى أن العلاج الأفضل للحالة الراهنة في السوق هو استمرار خفض الإنتاج بمعدلات أكبر مع ضرورة دمج الإنتاج الأمريكي في منظومة العمل على الحد من تخمة المعروض.
من جانبه، يقول لـ "الاقتصادية"، إيفليو ستايلوف المستشار الاقتصادي البلغاري في فيينا، "إن اجتماع أسبوع "سيراويك" لمنتجي النفط الخام في مدينة هيوستن الأمريكية بدأ في مستويات سعرية جيدة للخام وما لبث أن انتهى على انخفاضات حادة"، مشيرا إلى أن الأمر يعكس استمرار أزمة الثقة بين المنتجين التقليديين وبين منتجي النفط الصخري، كما أن حالة غياب التعاون والتنسيق يبدو أنها باقية وانعكست سريعا على مستوى الأسعار.
وذكر ستايلوف أن كبار المنتجين بقيادة السعودية حذروا من منتجي الولايات المتحدة من الاعتماد على فكرة تمديد العمل باتفاقية خفض الإنتاج، لكن على ما يبدو أن الإنتاج الأمريكي ما زال يسابق الزمن للاستفادة من الظروف الراهنة، وهو ما يجعل فرص عودة الاستقرار إلى السوق ضعيفة وبطيئة، كما أن احتمال تراجع الأسعار بشكل كبير بعد انتهاء الاتفاقية دون مدها ما زال باقيا ويؤثر في مجريات السوق بقوة.
وأشار المستشار الاقتصادي البلغاري إلى أن أغلب الشركات تركز الآن ليس على مستوى الأسعار الذي صار التقلب سمة أساسية فيه بل يتم التركيز على التقنيات الحديثة التي تعظم الإنتاج وتقلل التكاليف خاصة أن كثيرين يعتقدون أن مستقبل الإنتاج في حقل النفط والغاز سيجيء من الموارد الصعبة والضيقة في المستقبل.
وكانت أسعار النفط قد انخفضت في ختام تداولات الأسبوع الماضي، لليوم الخامس على التوالي وذلك بعد أن سجل أدنى مستوى في ثلاثة أشهر ونصف وسجل انخفاضا للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك في ظل المخاوف من تخمة المعروض.
يأتى انخفاض أسعار النفط في ظل استمرار المخاوف من تخمة المعروض من النفط في الأسواق بعد بيانات المخزونات الأمريكية التي ارتفعت إلى مستويات قياسية تعكس ارتفاع معدلات إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.
ولا تزال السوق تعاني ضغوط انتعاش الإنتاج الأمريكي منذ بدء تطبيق اتفاق خفض الإنتاج مطلع العام الجاري خاصة بعد أن كشفت أحدث البيانات الأسبوعية أن عدد منصات الحفر النفطية الأمريكية ارتفع للأسبوع الثامن على التوالي ليصل إلى أعلى مستوى منذ أيلول (سبتمبر) 2015.
وبحسب "رويترز"، فقد هبط الخام الأمريكي نحو 9 في المائة منذ إغلاق الثلاثاء في أكبر انخفاض على مدار ثلاثة أيام منذ شباط (فبراير) 2016، وانخفض الخام الأمريكي 79 سنتا أو ما يعادل 1.6

في المائة إلى 48.49 دولار للبرميل في التسوية بينما نزل خام القياس العالمي مزيج برنت 82 سنتا أو 1.6 في المائة إلى 51.37 دولار للبرميل.
وهبط الخام الأمريكي دون 50 دولارا للبرميل يوم الخميس للمرة الأولى منذ كانون الأول (ديسمبر)، وعبر بعض كبار منتجي النفط مثل السعودية والإمارات عن مخاوفهم من أن تؤدي زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي إلى تقويض جهودهم الرامية إلى تخفيض الإنتاج.
وأفادت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة أن شركات الحفر زادت عدد المنصات النفطية بمقدار ثماني منصات في الأسبوع المنتهي في العاشر من آذار (مارس) ليرتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 617 منصة وهو أكبر عدد منذ أيلول (سبتمبر) 2015.
وزادت شركات الطاقة الأمريكية عدد منصات الحفر النفطية للأسبوع الثامن على التوالي لتصل إلى أعلى مستوى منذ أيلول (سبتمبر) 2015 مواصلة التعافي المستمر منذ عشرة أشهر مع زيادة الشركات المنتجة للنفط الصخري إنفاقها للاستفادة من تعافي أسعار الخام، منذ أن وافقت "أوبك" على خفض الإنتاج العام الماضي.
وذكرت "بيكر هيوز" لخدمات الطاقة أن شركات الحفر زادت عدد المنصات النفطية بمقدار ثماني منصات في الأسبوع المنتهي في العاشر من آذار (مارس) ليرتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 617 منصة مقارنة بـ 386 منصة قبل عام.
تأتي تلك الزيادة على الرغم من انهيار العقود الآجلة للخام هذا الأسبوع إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر لأن المنصات التي جرى تشغيلها هذا الأسبوع كان قرار عودتها إلى العمل من جديد قد اتُخذ قبل شهرين عندما كانت أسعار الخام أعلى من ذلك.
واستقرت العقود الآجلة للخام الأمريكي عند نحو 48 دولارا للبرميل بعدما هبطت خلال الأسبوع إلى أدنى مستوى منذ تشرين الثاني (نوفمبر) تحت ضغط وفرة الإمدادات الأمريكية على الرغم من تخفيضات الإنتاج التي قادتها "أوبك."
ومنذ أن تجاوزت أسعار الخام 50 دولارا للبرميل للمرة الأولى في أيار (مايو) بعد تعافيها من أدنى مستوى لها في 13 عاما الذي سجلته في شباط (فبراير) 2016 أضافت الشركات ما إجماليه 301 منصة نفطية في 37 أسبوعا من 41 أسبوعا وهو أكبر تعاف منذ أن أدت تخمة معروض النفط العالمي إلى هبوط السوق على مدى أكثر من عامين منذ منتصف 2014.
وتراجع عدد منصات الحفر النفطية الذي تحصيه "بيكر هيوز" من مستوى قياسي بلغ 1609 منصات في تشرين الأول (أكتوبر) 2014 إلى أدنى مستوياته في ست سنوات عند 316 منصة في أيار (مايو) مع هبوط أسعار الخام الأمريكي من فوق 107 دولارات للبرميل في حزيران (يونيو) 2014 إلى قرب 26 دولارا في شباط (فبراير) 2016.

الجزائر تقلل الاعتماد على عائدات المحروقات مع تراجع النفط

تعول الجزائر البلد العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك"، على النشاط الصناعي لدفع اقتصادها المترنح إلى الإمام، بدلا من الاستمرار في الاعتماد على ريع المحروقات مع تراجع الإيرادات النفطية.
وتعاني الجزائر منذ عامين ونصف من أزمة اقتصادية جراء تراجع مداخيل البلاد من النقد الأجنبي بسبب تراجع أسعار النفط، وتقول السلطات الجزائرية إنها فقدت أكثر من نصف مداخليها التي تراجعت من 60 مليار دولار عام 2014، إلى 27.5 مليار دولار نهاية 2016 .
وتضررت الجزائر تضرراً شديداً جراء هبوط أسعار النفط العالمية الذي قوض إيراداتها من الطاقة، مع الأخذ في الاعتبار أن مبيعات النفط والغاز بنحو 60 في المائة من الإنفاق الحكومي .
وفي العام الماضي بدأت الجزائر أحد كبار موردي الغاز إلى أوروبا الاستثمار في تحسين إيرادات الحقول الناضجة مثل حاسي مسعود وبدء الإنتاج من حقول غاز تأجل تشغيلها في الجنوب، بهدف إنعاش إنتاج الطاقة الراكد .

وكان إجمالي إنتاج النفط الجزائري يقدر في السابق عند 1.1 مليون برميل يومياً، لكن البلاد خفضت الإنتاج 50 ألف برميل، للالتزام باتفاق أعضاء أوبك على خفض الإنتاج، وتنتهي مدة الاتفاق في حزيران (يونيو) إذا لم يتم تمديده حتى نهاية العام الحالي.
وبحسب "الألمانية"، فقد كشف عبد السلام بوشوارب وزير الصناعة والمناجم، عن أن نسبة نمو النشاط الصناعي في عام 2016، وصلت الى 3.9 في المائة، لافتا إلى أنه لولا مشاكل الشركة الوطنية للسيارات الحكومية ومصنع الحجار المملوك للدولة، لتجاوزت نسبة النمو الرقم الذي تم بلوغه.
وقال بوشوارب، في برنامج للإذاعة الجزائرية: "مسؤولو وزارة المالية يتوقعون أن تصل نسبة النمو في قطاع الصناعة 5 في المائة خلال العام الجاري، وهو ما يجعلنا نتجاوز كل القطاعات خارج المحروقات بما فيها قطاع الزراعة."
وأوضح بوشوارب أن مناخ الاستثمار في الجزائر صار أكثر جاذبية بفعل العديد من القوانين التي تم سنها والتدابير المتخذة، مشيرا إلى تسجيل 7780 مشروعا استثماريا في عام 2016، أي بزيادة 19 في المائة، وهو ما أدى إلى ارتفاع بـ15 في المائة في مناصب الشغل، فيما زادت ضريبة الأرباح على المؤسسات 24 في المائة، وارتفع نسبة المؤسسات الجديدة خاصة في مجال إنتاج السلع والخدمات إلى 6 في المائة.
ونوه بوشوارب إلى أن تكلفة هذه المشاريع الاستثمارية تصل إجمالا إلى أكثر من 5 مليارات دولار، مؤكدا أن بلاده بصدد تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع النسيج، ومشيرا إلى دخول وحدة من أصل ثماني وحدات لمصنع ضخم أقيم بالشراكة مع الأتراك، وسيبدأ الإنتاج في حزيران (يونيو) المقبل، على أن توجه 60 من منتجات هذا المصنع إلى التصدير، كاشفا عن توقيع عقود تصدير بقيمة 20 مليون دولار.
ولفت بوشوارب إلى بدء تشغيل مصنعين للحديد والصلب قريبا، الأول أقيم شرقي الجزائر بالشراكة مع قطر، وسيبدأ العمل فيه نهاية نيسان (أبريل) المقبل، والثاني وهو مصنع ثوسيالي الموجود غربي البلاد والمتوقع أن يبدأ في الانتاج بنهاية أيار (مايو) المقبل.
وتحدث الوزير الجزائري عن أربعة مشاريع ضخمة تعتزم شركة صيدال للأدوية الحكومية إطلاقها، بما يعزز طاقتها الإنتاجية ويدعم حصتها في السوق، مضيفا أن بلاده حققت الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأسمنت، وهي تخطط الآن لتصدير الفائض الذي سيصل إلى 10 ملايين طن سنويا بحلول عام 2021، كاشفا عن أن مصنع أدرار للأسمنت سيصدر إنتاجه إلى دول الساحل وبقية الدول الإفريقية.
وتوعد وزير الصناعة الجزائري، صانعي السيارات بفسخ العقود التي تربطهم بالحكومة، في حال عدم التزامهم ببلوغ هدف الوصول إلى نسبة ادماج تصل إلى 40 في المائة في غضون خمس سنوات، مؤكدا أن لا جديد يذكر بشأن المفاوضات مع الصانع الفرنسي "بوجو" الذي يعتزم هو الآخر إقامة مصنع للتجميع والتركيب في الجزائر، على غرار "رونو"، و"فولكسفاجن"، و"هيونداي ."
وكشف بوشوارب عن أن الجزائر تستورد ما قيمته مليار دولار من قطع الغيار غالبيتها ليست من النوعية الجيدة، لافتا إلى أن وزارة الصناعة تستهدف تصدير ما بين خمسة إلى ستة مليارات دولار مما تنتجه مصانع السيارات في البلاد.

- **صحيفة الاقتصادية – الاحد 12.03.2017**
  - منصات الحفر الأمريكية ترتفع إلى 617 الأعلى منذ 18 شهراً
  - انخفاض معدل إنتاج النفط الليبي إلى 615 ألف برميل يوميا
  - "أوبك": ذروة الطلب على النفط غير واضحة .. النمو تقوده الاقتصادات الصاعدة

التفاصيل:

منصات الحفر الأمريكية ترتفع إلى 617 الأعلى منذ 18 شهراً

زادت شركات الطاقة الأميركية عدد منصات الحفر النفطية للأسبوع الثامن على التوالي لتصل إلى أعلى مستوى منذ سبتمبر 2015 مواصلة التعافي المستمر منذ عشرة أشهر مع زيادة الشركات المنتجة للنفط الصخري إنفاقها للاستفادة من تعافي أسعار الخام منذ أن وافقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) على خفض الإنتاج العام الماضي. وبحسب ما نقلت "صحيفة الأنباء الكويتية" قالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن شركات الحفر زادت عدد المنصات النفطية بمقدار ثماني منصات في الأسبوع المنتهي في العاشر من مارس الماضي ليرتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 617 منصة مقارنة مع 386 منصة قبل عام. وتأتي الزيادة على الرغم من انهيار العقود الآجلة للخام هذا الأسبوع إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر لأن المنصات التي جرى تشغيلها هذا الأسبوع كان قرار عودتها للعمل من جديد قد اتخذ قبل شهرين عندما كانت أسعار الخام أعلى من ذلك. ومنذ أن تجاوزت أسعار الخام 50 دولارا للبرميل للمرة الأولى في مايو الماضي بعد تعافيها من أدنى مستوى لها في 13 عاما الذي سجلته في فبراير 2016 أضافت الشركات ما إجماليه 301 منصة نفطية في 37 أسبوعا من 41 أسبوعا وهو أكبر تعاف منذ أن أدت تخمة معروض النفط العالمي إلى هبوط السوق على مدى أكثر من عامين منذ منتصف 2014 .

انخفاض معدل إنتاج النفط الليبي إلى 615 ألف برميل يوميا

أكد عضو مجلس الإدارة بالمؤسسة الوطنية الليبية للنفط جاد الله العوكلي انخفاض معدل انتاج النفط الليبي إلى 615ر66 ألف برميل يوميا.

وأشار العوكلي ، لوكالة أنباء (التضامن) الليبية اليوم الأحد، إلى توقف الإنتاج من شركة الواحة بسبب صعوبة استمرار العمل في ميناء السدرة، وللإخلاء الاحترازي لجزء كبير من العمالة الأمر الذي أدى لتوقف استقبال النفط الخام من الحقول.

وأضاف العوكلي أن الظروف سالفة الذكر تنطبق على ميناء رأس لانوف، مرجحا إعلان المؤسسة للقوة القاهرة على الميناءين في حالة استمرار الاشتباكات في محيط الموانئ.

ولفت "العوكلي" إلى أن لجنة الطوارئ التابعة للمؤسسة الوطنية في تواصل مستمر لمراقبة وتقييم الأوضاع وما قد ينتج عنها من تعرض المنشآت النفطية لأي إخطار.

"أوبك": ذروة الطلب على النفط غير واضحة .. النمو تقوده الاقتصادات الصاعدة

أكد محمد باركيندو الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أن التعديلات الواسعة التي جرت في مستويات الإنتاج للدول الأعضاء جاءت مشجعة وطوعية، مشددا في الوقت ذاته على عدم وجود أي تهاون حتى يتم الوصول إلى نسبة التزام بخفض الإنتاج تصل إلى 100 في المائة من جميع الدول المشاركة في الاتفاق.

وأشار باركيندو إلى أن المرحلة الحالية في سوق النفط تشهد تطورات إيجابية عززت مستويات التفاؤل، معربا عن اعتقاده أنه من الضروري الحفاظ على الثقة المتزايدة بالصناعة، لافتا إلى أن هذه الثقة كانت نتاج القرارات التاريخية المهمة التي اتخذت في نهاية عام 2016 وفي مقدمتها

اتفاق الجزائر في أيلول (سبتمبر) الذي أعقبته اتفاقية فيينا في تشرين الثاني (نوفمبر) ثم إعلان التعاون مع بعض المنتجين من خارج "أوبك" في كانون الأول (ديسمبر.(
ونوه باركيندو – في أحدث تقارير منظمة أوبك عن نتائج مشاركته في مؤتمر سيراويك في مدينة هيوستن الأمريكية - إلى أن هذه القرارات المهمة صبت في مصلحة سحب التراكم الكبير في المخزونات وتسريع عملية إعادة التوازن في السوق .
ونقل التقرير عن وكالة الطاقة الدولية تأكيدها أن إعادة الاستقرار في سوق النفط تتطلب انتعاشا واسعا في الاستثمارات وهو ما بدأت ملامحه تظهر سريعا وبقوة في قطاع النفط الصخري الضيق في الولايات المتحدة، مشددا على أن الاستثمارات العالمية بشكل عام وفي كل موارد الطاقة بحاجة إلى استئناف تحقيق مستوى أعلى من النمو يفوق الوضع الحالي بكثير وذلك لضمان نمو المعروض، مؤكدا أن الأمر يتطلب تدخلا عاجلا ولا يتحمل أي نوع من المماطلة وذلك قبل حلول عام 2020 .
ولفت التقرير إلى أن التراجع في الاستثمارات النفطية وفق المستويات التي سجلت في عامي 2015 و2016 لم يسبق له مثيل لهذه الصناعة، منوها بتأكيد محمد باركيندو أنه من الضروري أن يعمل المستثمرون أيضا على إقامة مشاريع استثمارية طويلة المدى تكفل النمو المستدام للصناعة وتكمل الجهود والإسهامات التي تقدمها حاليا المشاريع قصيرة المدى.
وأضاف التقرير أن "هناك توافقا واسعا بين كل من منظمتي أوبك ووكالة الطاقة الدولية، خاصة ما يتعلق برؤيتهما لمستقبل الطلب، حيث إن لديهما قناعة تامة بأن ذروة الطلب على النفط في المستقبل المنظور غير واضحة المعالم، لكن "أوبك" على ثقة كاملة بأن الطلب القوي قادم بفعل النمو المتسارع للاقتصاديات الصاعدة ."
وقال التقرير "إن منظمة أوبك أكدت مجددا خلال مشاركتها في مؤتمر هيوستن للطاقة في الولايات المتحدة ثقتها بأن الطلب العالمي على النفط سينمو بنحو 17 مليون برميل يوميا بين عامي 2015 و2040"، منوهة بأن هذا النمو في الطلب سيفرض الحاجة إلى زيادة الاستثمار المرتبطة بالنفط بنحو عشرة تريليونات دولار خلال هذه الفترة.
وأكد التقرير أن مؤتمر هيوستن للطاقة شهد حدثا مهما وهو إعلان خمس قيادات نفطية رفيعة في مقدمتهم المهندس خالد الفالح وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ورئيس مؤتمر عام منظمة أوبك، وألكسندر نوفاك وزير الطاقة الروسي ووزيرا العراق والمكسيك وأمين عام "أوبك" التزامهم بالتنفيذ الكامل لمقررات خفض الإنتاج التي تم التوافق عليها بين دول "أوبك" وخارج "أوبك" في عام 2016 على أن يكون التنفيذ في التوقيت المناسب وبطريقة عادلة ومنصفة.
وبحسب التقرير فإن أمين أوبك ووفد المنظمة في مؤتمر "سيراويك" أجروا مباحثات مهمة مع شركات النفط الصخري والمشغلين الكبار في الولايات المتحدة وشمال أمريكا، وركزوا في تلك المباحثات والمناقشات على ظروف سوق النفط الحالية وتفاعلات العرض والطلب، فضلا عن التحديات والفرص التي تواجه هذه الصناعة في السنوات المقبلة.
ونوه التقرير بقول باركيندو "إن القرارات التاريخية لدول "أوبك" والمستقلين بخفض الإنتاج كانت بمنزلة فرصة مهمة للانخراط في التعاون المشترك الذي يجمع أصحاب المصلحة الرئيسية في الصناعة"، مشيرا إلى الطبيعة البناءة والمشجعة للمحادثات بين المنتجين بعد مبادرة "أوبك" لاستعادة التوازن في السوق.
وذكر التقرير أن باركيندو التقى في هيوستن أيضا باتريشيا اسبينوزا الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيث اتفق معها على أهمية تعزيز التعاون بين "أوبك" واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المسائل المتصلة بتغير المناخ والتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي"، مشيرا إلى التزام "أوبك" بالمشاركة المستمرة في مفاوضات تغير المناخ سواء على مستوى السكرتارية أو على مستوى الدول الأعضاء في المنظمة.
وأفاد التقرير أن لقاءات باركيندو قيادات الشركات العالمية للطاقة ومنها "بي بي"، و"إكسون موبيل"، و"كونوكو فيليبس" كانت فرصة لمناقشة القضايا الرئيسية التي تواجه قطاع النفط العالمي في الأجلين القصير والطويل، فضلا عن تحديات قطاع الطاقة بشكل عام.

وأشار التقرير إلى أنه عقب مشاركة باركيندو في مؤتمر سيراويك في مدينة هيوستن الأمريكية اتجه إلى العاصمة واشنطن حيث شارك في فعاليات المائدة المستديرة للمجلس الأطلسى للطاقة الذي شاركت فيه نخبة من القيادات السياسية الدولية رفيعة المستوى وكانت الاجتماعات فرصة جيدة للحوار والتفاعل القيم بين السياسيين والشركات النفطية وبعض قيادات المنظمات الدولية العاملة في مجال من الطاقة، فضلا عن صناع القرار البارزين، من بينهم مسؤولون رفيعو المستوى من الإدارة الأمريكية الجديدة.
من جهة أخرى، يشهد الشهر الحالي عددا من الفعاليات المهمة التي ستكون لها انعكاسات إيجابية متوقعة على السوق، أبرزها الاجتماع الوزاري للدول الخمس المشاركة في لجنة مراقبة اتفاق خفض الإنتاج الذي سيعقد في الكويت يومي 25 و26 من الشهر الجاري الذي سيسبقه بأيام اجتماع للخبراء والتقنيين في فيينا لتقييم مدى استجابة السوق والمنتجين للتخفيضات في المعروض النفطي، وفي ضوء ذلك سيتبلور على نحو كبير مدى القناعة بفرص تمديد الاتفاقية في أيار (مايو) المقبل خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة أوبك بمشاركة منتجين مستقلين رئيسيين.
ومن المقرر أن تستضيف الأمانة العامة لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" الجمعة المقبل ورشة عمل مهمة بالتعاون مع وكالة الطاقة الدولية ومنتدى الطاقة الدولي وتناقش الورشة سبل دعم استقرار سوق النفط والتغلب على التحديات الراهنة الخاصة بتقلبات الأسعار وارتفاع المخزونات وتأخر التوازن بين العرض والطلب.
وأوضحت مصادر في "أوبك" أن الورشة ستشارك فيها نخبة من قيادات المجتمع المالي والاستثماري في العالم، وتعد بمنزلة فرصة جيدة لتبادل وجهات النظر ومواصلة استكشاف التفاعلات بين الأسواق المالية والسلعية، إلى جانب تعزيز حوار الطاقة مع أصحاب المصلحة في صناعة النفط، بخاصة في أسواق أمريكا الشمالية الرئيسية.
وتواجه سوق النفط تحديات وأعباء متزايدة قادت إلى استمرار حالة التقلبات السعرية الحادة وتقلصت المكاسب على نحو واسع في ختام الأسبوع الماضي، حيث هبطت الأسعار لأدنى مستوى في ثلاثة أشهر في ضوء قناعة لدى البعض بأن تخفيضات الإنتاج التي قادتها منظمة أوبك بالتعاون مع المنتجين المستقلين قد تكون غير كافية للتغلب على حالة وفرة المعروض واستعادة التوازن السريع بين العرض والطلب.
ولا تزال السوق تعاني ضغوط انتعاش الإنتاج الأمريكي منذ بدء تطبيق اتفاق خفض الإنتاج مطلع العام الجاري خاصة بعد أن كشفت أحدث البيانات الأسبوعية أن عدد منصات الحفر النفطية الأمريكية ارتفع للأسبوع الثامن على التوالي ليصل إلى أعلى مستوى منذ أيلول (سبتمبر) 2015.
وسجلت أسعار النفط هبوطا جديدا في ختام تعاملات الأسبوع المنصرم، مسجلة أدنى مستوى في ثلاثة أشهر مع استمرار تخارج المستثمرين من مراكز تستند إلى توقعات بارتفاع الخام بفعل المخاوف من أن تكون تخفيضات الإنتاج التي قادتها "أوبك" لم تقلص بعد تخمة الإمدادات في الأسواق العالمية.
وبحسب "رويترز"، فقد هبط الخام الأمريكي نحو 9 في المائة منذ إغلاق الثلاثاء في أكبر انخفاض على مدار ثلاثة أيام منذ شباط (فبراير) 2016، وانخفض الخام الأمريكي 79 سنتا أو ما يعادل 1.6 في المائة إلى 48.49 دولار للبرميل في التسوية بينما نزل خام القياس العالمي مزيج برنت 82 سنتا أو 1.6 في المائة إلى 51.37 دولار للبرميل.
وهبط الخام الأمريكي دون 50 دولارا للبرميل يوم الخميس للمرة الأولى منذ كانون الأول (ديسمبر)، وعبر بعض كبار منتجي النفط مثل السعودية والإمارات عن مخاوفهم من أن تؤدي زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي إلى تقويض جهودهم الرامية إلى تخفيض الإنتاج.
وأفادت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة أن شركات الحفر زادت عدد المنصات النفطية بمقدار ثماني منصات في الأسبوع المنتهي في العاشر من آذار (مارس) ليرتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 617 منصة وهو أكبر عدد منذ أيلول (سبتمبر) 2015.
وزادت شركات الطاقة الأمريكية عدد منصات الحفر النفطية للأسبوع الثامن على التوالي لتصل إلى أعلى مستوى منذ أيلول (سبتمبر) 2015 مواصلة التعافي المستمر منذ عشرة أشهر مع

زيادة الشركات المنتجة للنفط الصخري إنفاقها للاستفادة من تعافي أسعار الخام منذ أن وافقت "أوبك" على خفض الإنتاج العام الماضي.
وذكرت "بيكر هيوز" لخدمات الطاقة أن شركات الحفر زادت عدد المنصات النفطية بمقدار ثماني منصات في الأسبوع المنتهي في العاشر من آذار (مارس) ليرتفع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 617 منصة مقارنة بـ 386 منصة قبل عام.
تأتي تلك الزيادة على الرغم من انهيار العقود الآجلة للخام هذا الأسبوع إلى أدنى مستوى في ثلاثة أشهر لأن المنصات التي جرى تشغيلها هذا الأسبوع كان قرار عودتها إلى العمل من جديد قد اتُخذ قبل شهرين عندما كانت أسعار الخام أعلى من ذلك.
واستقرت العقود الآجلة للخام الأمريكي عند نحو 48 دولارا للبرميل بعدما هبطت خلال الأسبوع إلى أدنى مستوى منذ تشرين الثاني (نوفمبر) تحت ضغط وفرة الإمدادات الأمريكية على الرغم من تخفيضات الإنتاج التي قادتها "أوبك."
ومنذ أن تجاوزت أسعار الخام 50 دولارا للبرميل للمرة الأولى في أيار (مايو) بعد تعافيها من أدنى مستوى لها في 13 عاما الذي سجلته في شباط (فبراير) 2016 أضافت الشركات ما إجماليه 301 منصة نفطية في 37 أسبوعا من 41 أسبوعا وهو أكبر تعاف منذ أن أدت تخمة معروض النفط العالمي إلى هبوط السوق على مدى أكثر من عامين منذ منتصف 2014.
وتراجع عدد منصات الحفر النفطية الذي تحصيه "بيكر هيوز" من مستوى قياسي بلغ 1609 منصات في تشرين الأول (أكتوبر) 2014 إلى أدنى مستوياته في ست سنوات عند 316 منصة في أيار (مايو) مع هبوط أسعار الخام الأمريكي من فوق 107 دولارات للبرميل في حزيران (يونيو) 2014 إلى قرب 26 دولارا في شباط (فبراير) 2016.

- **CNN Arabic – الاثنين 13.03.2017**
  - تخفيضات أوبك لإنتاج النفط.. الاختبار الحقيقي سيكون في "محروقات الصيف" للسعودية

التفاصيل:

تخفيضات أوبك لإنتاج النفط.. الاختبار الحقيقي سيكون في "محروقات الصيف" للسعودية

ارتفع سعر النفط بعدما أعلنت منظمة أوبك في شهر نوفمبر الماضي عن قرار تخفيض انتاجها بحوالي 1,2 مليون برميل في اليوم. وارتفع السعر أكثر عندما انضمت مجموعة من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك في الشهر التالي. ولكن هل هناك مصلحة لمنتجي النفط الأمريكي بهذا التخفيض في إنتاج النفط؟ وما هي الاستراتيجية التي ستتبعها المملكة العربية السعودية والدول الكبرى الأخرى المنتجة للنفط بعد انقضاء الأشهر الستة التي تنص عليها اتفاقية تقليص الإنتاج؟
الدول الأعضاء في منظمة أوبك وافقت على استثناء إيران من تخفيض الإنتاج للسماح لهذا البلد بان يعود الى مستوى الإنتاج الذي كان قبل فرض العقوبات الأخيرة عليه. ويبدو ان الإيرانيين قد وصلوا الى الحد الذي يستطيعون انتاجه (ما يقارب 3.8 مليون برميل يوميا، على الرغم من انها ارادات ان ترفع انتاجها الى 4 أو 4,2 مليون برميل يوميا، وهو غير واقعي في الوقت الحالي)، لذلك وافق السعوديون على التخفيضات بناء على الإنتاج الإيراني الحالي، وهذا أحدث فرقا كبيرا بالنسبة للسعوديين.

ولكن على ما يبدو ان أعضاء أوبك الآخرين لا يستطيعون مواصلة سياسية تخفيض الإنتاج، خاصة مع زيادة إنتاج النفط في الولايات المتحدة، بمعدل 330.000 برميل يوميا في عام 2017 مقارنة مع 2016، ومن المتوقع أن تصل الزيادة إلى 740.000 برميل يومياً في ديسمبر 2017، وهي زيادة كبيرة بالفعل، ومن شأنها أن تسبب مشاكل للدول الأعضاء في منظمة أوبك.

وزير النفط الكويتي لـCNN: أوبك قد تمدد خفض الإنتاج 2:26
سوف تستضيف الكويت في 22-23 مارس الجاري اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بمراقبة اتفاقيات فيينا في خفض انتاج النفط، والمراقبون يعتقدون أن السعودية قد تضع حداً لسياسة تجميد الإنتاج.
وزير الطاقة السعودي خالد الفالح قال الأسبوع الماضي إن مخزونات النفط العالمية لا تنخفض بالشكل الذي كانت تأمله أوبك.
ومن ناحية ثانية فإن السعودية تنتج كميات إضافية من النفط في فصل الصيف تطلق عليها تسمية " محروقات الصيف ". في شهر آبريل من كل عام يزيد السعوديون الإنتاج بمعدل 300.000 - 400.000 برميل يومياً للتعويض عن زيادة استهلاك الماء والكهرباء بسبب درجات الحرارة المرتفعة في فصل الصيف . في اتفاق أوبك الأخير، وافقت السعودية على تخفيض إنتاجها بمعدل 486 ألف برميل بحلول يناير 2017. وقد قاموا بتخفيض 400 ألف برميل فعليا. لذلك فإننا نتحدث عن تخفيض إضافي قدره 86 ألف برميل.
لذا فإننا سنعرف الأرقام المتعلقة بتخفيض الإنتاج الفعلي في وقت لاحق من شهر مارس أو آبريل 2017. الاختبار الحقيقي سوف يكون في "محروقات الصيف" في نيسان في الصيف المقبل للسعودية، وفيما إذا كانت المملكة ستزيد انتاجها بمعدل 300.000 - 400.000 برميل يومياً أم لا.
العامل الرئيسي المجهول الآخر في كل هذا هو ما سيحدث لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة في هذا العام. إذا ارتفع إنتاج النفط الصخري، وهو أمر متوقع حدوثه، فسوف يكون له تأثير على أسعار النفط إذا لم يتم التقيد بتقليص إنتاج النفط في منظمة أوبك. في هذه المنطقة الرمادية -نحن لا نعرف حالياً من الذي سوف ينتج أكثر، وحتى فيما إذا كان الروس قاموا بتخفيض انتاجهم كما وعدوا.
وزير الطاقة السعودي حذّر من أن أعضاء منظمة أوبك لا يمكنهم الاعتماد على أن المملكة سوف تستمر في حمل حصة غير متكافئة من العبء، ويجب أن تأخذ هذه الدول النفطية هذا التحذير بشكل جدي.
ماذا يمكن للمملكة العربية السعودية ان تفعل الآن؟ تغير موقف الفالح من تمديد تخفيض الإنتاج. منذ ستة أسابيع كان يقول أنه لا ضرورة لتمديد اتفاقية تخفيض إنتاج النفط. وفي الأسبوع الماضي، خلال إلقائه كلمة في مؤتمر في هيوستن، فتح الباب لهذا الاحتمال.

- **The Daily Star – Monday 13.03.2017**
  - Oil slump takes Saudis back to square one

Details:

Oil slump takes Saudis back to square one
Saudi Arabia has ended up with precisely what it wanted to avoid. Its output cut has left it supporting rival producers, while its sacrifice of volume has yielded little in the way of higher prices. Crude fell back Thursday to levels not seen since before the producer group announced its historic oil output cuts on Nov. 30.

What went wrong, and where do they go from here?

First things first. The oil price jumped after OPEC announced its decision to cut output by around 1.2 million barrels a day. It rose further when a group of non-OPEC countries joined them the following month.

The crude oil market barely batted a sleepy eyelid when the cuts began at the start of January. It rolled over with a gentle snore when the first month's production figures showed an almost unprecedented level of compliance of over 90 percent among the OPEC countries who were party to the deal. Saudi Oil Minister Khalid al-Falih said last week that global oil stockpiles have been slower to decline than OPEC had hoped. In fact, they don't seem to be declining at all.

Total U.S. inventories of crude and refined products remain more than 20 percent above a five-year average level that includes the last two years of rising stockpiles. Comparing it with 2010-14, the surplus is more than 30 percent higher than average. In Europe, a 5.4 million barrel reduction in crude oil inventories in February was entirely offset by increases in gasoline and middle distillates, according to Euroilstock data. Meanwhile, China built crude oil stockpiles by nearly 30 million barrels last month, according to analysis by Vienna-based consultants JBC Energy.

The effectiveness of the agreed output cuts has been undermined by the failure of some to reduce output as they pledged and by rising production from Libya and Nigeria, who were excluded from the deal.

But the biggest impact has come from the surge in U.S. production that was beginning even as the cuts were being discussed. The Department of Energy sees average daily U.S. production increasing by a relatively modest 330,000 barrels in 2017 from 2016. But the increase between October 2016 – the baseline month for OPEC's cuts – and December 2017 is a much more substantial 740,000 barrels.

It is this that is causing problems for OPEC.

So what does Saudi Arabia do now? Falih's position on extending the cuts has shifted. Six weeks ago he said an extension was unnecessary; last week, speaking at IHS Markit's CERAWeek conference in Houston, he opened the door to the possibility of a rollover.

However, he also warned that fellow OPEC members couldn't count on the kingdom to continue shouldering a disproportionate share of the burden. "We've been willing to do it for the front end but we expect our friends and partners to pick up the slack as we move forward," he said.

The warning should be taken seriously. One thing that has remained consistent throughout Saudi Arabia's policy shifts since Nov. 2014 is its insistence that the burden of balancing the market must be shared. That view was aired again last week.

The kingdom won't walk away from last year's deal, but it is preparing the ground to take a tougher line when discussions turn to what to do next. If there is no sign of more widespread compliance with agreed cuts, or that those cuts are starting to have the desired effect, Saudi Arabia's return to active market management could prove shorter lived than its experiment with a free market in oil.

- **L'Orient Le Jour – Samedi 11.03.2017**
  - Hydrocarbures offshore : les chantiers qui attendent le gouvernement

Details:

Hydrocarbures offshore : les chantiers qui attendent le gouvernement

« Aucune compagnie pétrolière n'investira dans un pays qui n'est pas transparent et qui n'a pas accès à des marchés », a alerté le président de la LPA, Wissam Chbat (au pupitre).
Pour plusieurs acteurs du secteur des hydrocarbures offshore, le Liban doit notamment se doter d'une politique énergétique durable, d'infrastructures adéquates et d'une gestion transparente de ses richesses.
Si la nomination du nouveau gouvernement a permis, grâce à l'adoption de plusieurs textes législatifs, de mettre fin à près de quatre ans de blocage du dossier des hydrocarbures offshore, les autorités libanaises doivent encore mettre en place des politiques garantissant une gestion optimale et durable de ces potentielles richesses.
Tel est le constat relevé par les acteurs publics et privés qui intervenaient mardi dans le cadre du Forum Oil & Gas organisé par Front Page Communications, à l'École supérieure des affaires.
Pour rappel, le gouvernement a approuvé mercredi le projet de loi sur les dispositions fiscales qui régiront le secteur du gaz et du pétrole offshore. Deux mois plus tôt, il avait adopté deux décrets indispensables au lancement de l'appel d'offres sur l'attribution des licences d'exploration des blocs maritimes, paralysé depuis 2013. Le premier décret définit les coordonnées des dix blocs de concession prévus dans la Zone économique exclusive (ZEE) du Liban et le second inclut le protocole de déroulement de l'appel d'offres et les modalités du contrat-type d'exploration et de production devant lier l'État aux concessionnaires. Cela avait permis au ministre de l'Énergie, César Abi Khalil, d'annoncer le lendemain l'ouverture graduelle de cinq des dix blocs maritimes pour le premier round d'attribution des licences d'exploration et de production. Les compagnies pétrolières (présélectionnées en 2013 ainsi que celles qui le seront avant le 13 avril) auront jusqu'au 15 septembre pour déposer leurs offres.

« Croissance durable »
Or si ces avancées ont été saluées par les intervenants au Forum Oil & Gas, plusieurs d'entre eux ont plaidé pour une série de réformes et d'initiatives devant être lancées par le gouvernement libanais dans ce secteur. Pour Alia Moubayed, directrice des Programmes géo-économiques et stratégiques au sein de l'Institut international pour les études stratégiques, basé à Londres, le Liban devrait élaborer « une politique énergétique à plus long terme, qui garantisse sa sécurité énergétique, le respect de l'environnement et une croissance économique durable ». « Les pays de la zone MENA sont les plus riches en termes de ressources énergétiques mais les pires en terme de performance, selon le Forum économique mondial », a-t-elle mis en garde avant de pointer du doigt « la faible gouvernance, l'absence de stratégies macroéconomique et

géopolitique, de discipline fiscale, ainsi que le peu d'attention porté à l'environnement » dans la région.
Le président de l'Autorité de l'énergie (LPA, affiliée au ministère de l'Énergie), Wissam Chbat, a assuré de son côté que le Liban était doté de nombreux atouts, mais que les compagnies pétrolières intéressées demandent plusieurs garanties. « Nous avons un cadre législatif moderne, des régulations concernant toutes les phases de l'exploration à la production, en plus d'une proximité géographique avec de grands marchés », a-t-il affirmé. « Mais aucune compagnie pétrolière n'investira dans un pays qui n'est pas transparent et qui n'a pas accès à des marchés » à l'exportation, a-t-il ensuite alerté. Or l'accessibilité aux marchés extérieurs ne peut être assurée sans infrastructures adéquates. « Nous devons mettre en place des infrastructures à travers des partenariats public-privé et établir une coopération avec les pays voisins à ce propos », a indiqué Nasser Hoteit, membre du conseil d'administration de la LPA. « Cela inclut les infrastructures pour le stockage des hydrocarbures, les oléoducs, les gazoducs... » a-t-il détaillé.
« Stabilisation des richesses »
Enfin, bien que de nombreux observateurs tablent sur « un délai de 5 à 7 ans entre le lancement de l'appel d'offres et le début de la production », de nombreux conférenciers ont soulevé la question d'une gestion transparente et durable des revenus générés par les réserves potentielles en hydrocarbures. « Les revenus pétroliers sont volatils et incertains. Il faut protéger l'économie non pétrolière des revenus pétroliers », a prévenu le directeur général du ministère des Finances, Alain Bifani. Il préconise l'utilisation du fonds souverain devant être créé comme « un outil de stabilisation des richesses créées et d'épargne intergénérationnelle ». « Il faut transformer les richesses produites en actifs financiers qui seront investis sur les marchés internationaux de manière à répartir les risques. Seuls les revenus générés par ces actifs seront injectés dans le budget », a-t-il suggéré. Pour rappel, le Conseil des ministres avait formé début janvier un comité interministériel – présidé par le Premier ministre Saad Hariri et incluant les ministres de l'Énergie, des Finances et de la Planification, pour élaborer – en collaboration avec la LPA – une loi sur la création d'un fonds souverain. Plusieurs responsables politiques plaident pour la création d'un tel fonds, ainsi que d'une société pétrolière nationale, avant le début du processus d'attribution des licences d'exploration.

- **دار الخليج الاقتصادى – الاثنين 13.03.2017**
  - تراجع إنتاج النفط العماني للشهر الثاني
  - السعودية حذرت من زيادة إنتاج النفط الصخري على حساب تخفيضات المنظمة

التفاصيل:

تراجع إنتاج النفط العماني للشهر الثاني

أشار التقرير الشهري الذي تصدره وزارة النفط والغاز العمانية، إلى أن إنتاج السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية خلال شهر فبراير/ شباط الماضي قد بلغ 27.16 مليون برميل بمعدل يومي قدره 970 ألف برميل مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 0.09% مقارنة بالشهر الأول من العام.

كما أشار التقرير إلى أن إجمالي كميات النفط الخام المصدرة للخارج في الشهر الثاني بلغ 22.530 مليون برميل بمعدل يومي قدره 948.44 ألف برميل منخفضاً بمقدار 6.4% مقارنة مع يناير/كانون الثاني السابق.

وأوضح التقرير أن جمهورية الصين لا تزال هي المستورد الأكبر للنفط الخام العماني، حيث استحوذت خلال الشهر المذكور على أكثر من 80% من مجمل الكميات المصدرة بارتفاع بلغ 18.33% على أساس شهري.

أشار التقرير الشهري الذي تصدره وزارة النفط والغاز العمانية، إلى أن إنتاج السلطنة من النفط الخام والمكثفات النفطية خلال شهر فبراير/ شباط الماضي قد بلغ 27.16 مليون برميل بمعدل يومي قدره 970 ألف برميل مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 0.09% مقارنة بالشهر الأول من العام.

كما أشار التقرير إلى أن إجمالي كميات النفط الخام المصدرة للخارج في الشهر الثاني بلغ 22.530 مليون برميل بمعدل يومي قدره 948.44 ألف برميل منخفضاً بمقدار 6.4% مقارنة مع يناير/كانون الثاني السابق.

وأوضح التقرير أن جمهورية الصين لا تزال هي المستورد الأكبر للنفط الخام العماني، حيث استحوذت خلال الشهر المذكور على أكثر من 80% من مجمل الكميات المصدرة بارتفاع بلغ 18.33% على أساس شهري.

السعودية حذرت من زيادة إنتاج النفط الصخري على حساب تخفيضات المنظمة

استباق مهلة «أوبك» بطرح التمديد يزيد من صعوبة إعادة التوازن

استهل مؤتمر قطاع النفط في هيوستون (أسبوع سيرا) أعماله بالاحتفاء بارتفاع الأسعار والتقدم صوب خفض المخزونات العالمية وتفاؤل حيال أفق منتجي النفط الصخري.

لكنه اختتمها بأكبر تراجع يومي للأسعار في أكثر من عام ومخاوف من أن المخزونات لا تنخفض كما هو مخطط له وتحذير من أن منتجي النفط الصخري قد يتسببون في تراجع جديد إذا زادوا الإنتاج أسرع مما ينبغي.

وكشف أعضاء «أوبك» بقيادة السعودية عن التزام شبه كامل بتخفيضات الإنتاج المعلنة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي لكن الأداء يظل متفاوتاً داخل المنظمة.

مرة أخرى نفذت السعودية أعمق التخفيضات لتعويض أثر الالتزام المتباين للأعضاء الآخرين لتعود إلى دورها غير المحبب كمنتج مرن.

لكن مسارعة «أوبك» إلى زيادة الإنتاج قبل بدء سريان الاتفاق في يناير/ كانون الثاني أبقت السوق متضخمة بالخام الذي ما زال يظهر في الإحصاءات مع وصول الناقلات إلى أمريكا الشمالية وتفريغها.

محاولة استباق الموعد النهائي زادت صعوبة إعادة التوازن وحركت السوق عمليا ضد أعضاء المنظمة أنفسهم.

عبأت «أوبك» الدعم من 11 دولة أخرى لتوزيع عبء إعادة التوازن وحماية حصتها السوقية لكن امتثال الدول غير الأعضاء أقل بكثير.

واضطر أعضاء المنظمة إلى خفض أسعار بيع صادراتهم من الخام لحماية علاقاتهم الثمينة مع شركات التكرير الآسيوية.

وراكمت صناديق التحوط مستوى قياسيا من مراكز المراهنة على ارتفاع الأسعار في العقود الآجلة

للخام وعقود الخيارات لتتجاوز 900 مليون برميل.
وتتوقع كل صناديق التحوط تقريبا تمديد تخفيضات إنتاج المنظمة لما بعد موعد انتهائها في 30 يونيو/ حزيران من أجل تقليص المخزونات. لكن «أوبك» والسعودية أمضتا «أسبوع سيرا» في تحذير منتجي النفط الصخري من زيادة الإنتاج أكثر من اللازم وافتراض تمديد تخفيضات الإنتاج تلقائيا.
وحذرت السعودية منتجي النفط الصخري بوضوح من أنها لن تخفض إنتاجها لكي يزيدوا هم إنتاجهم.
لكن عدم التمديد يعني زيادة إنتاج النفط العالمي أكثر من مليون برميل يوميا في مطلع يوليو/ تموز لتتهاوى أسعار النفط على الأرجح.

السعر المثالي
تريد «أوبك» رفع الأسعار وفي نفس الوقت حماية حصتها السوقية.
تحاول المنظمة العثور على السعر المثالي: سعر مرتفع بما يكفي لتعزيز الإيرادات والإبقاء على رهانات صناديق التحوط على الصعود لكن ليس مرتفعا بدرجة توقد شرارة طفرة استخراج النفط الصخري من جديد.
المشكلة أن ذلك النطاق المثالي بالغ الضيق وقد لا يوجد على الإطلاق في صورة ترضي كل الأطراف المعنية التي تحاول «أوبك» حشدها داخل إطار عمل تعاوني.
تشير معظم التقديرات إلى أن سعر التعادل للنفط الصخري الذي يمكن مواصلة الإنتاج عنده يقع حاليا في حدود 50 أو 55 دولارا للبرميل. ومن المتوقع لأسعار في نطاق 60 أو 65 دولارا أن تسفر عن زيادة كبيرة في الإنتاج.
لكن صناديق التحوط راكمت بالفعل مراكز قياسية مراهنة على ارتفاع السوق قياسية في ظل أسعار بين 50 و55 دولارا للبرميل من خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت وهي تحتاج إلى فرصة صعود كبيرة كي تظل مهتمة.
وعملية استعادة التوازن بالسوق تستغرق وقتا أطول من المتوقع كما أقر المسؤولون السعوديون في هيوستون الأسبوع الماضي. فأرقام المخزونات لا تتراجع بالسرعة التي توقعتها «أوبك» أو صناديق التحوط.

اليد الخفية
تواجه «أوبك»، أو في الواقع تواجه السعودية، المعضلة التقليدية: فإما أن تركز على رفع الأسعار أو حماية الحصة السوقية لكن ليس الاثنين معا .
سيسلط الضوء على تلك المعضلة خلال الشهرين القادمين عندما تقرر «أوبك» هل تمدد العمل بتخفيضات إنتاجها بعد يونيو/ حزيران رغم الالتزام الضعيف من غير الأعضاء وزيادة إنتاج النفط الصخري.
لا تسيطر «أوبك» والسعودية إلا على جزء صغير من الإنتاج العالمي ولا تستطيعان منع تطوير موارد النفط الإضافية خارج دول «أوبك»(إلا عن طريق دفع الأسعار للانهيار.(
نظرياً قد يمكن ل«أوبك» جلب الاستقرار إلى الأسعار في نطاق ضيق بين 50 و60 دولارا للبرميل لكن ذلك سيتطلب براعة استثنائية وكثيرا من الحظ.
فالمحاولات السابقة للمحافظة على الأسعار داخل نطاق ضيق في أواخر التسعينيات وأوائل العقد الماضي ثم في 2009 و2010 لم تكلل بالنجاح.
وجهود تحقيق الاستقرار في أسعار النفط لم تنجح لفترة طويلة قط لهذا السبب تحديدا ومن غير المتوقع أن يختلف الأمر هذه المرة.
عملياً، تخضع السوق للأسعار وهو ما سيبقي نمو النفط الصخري منسجما مع طلب المستهلكين.
هوت الأسعار هذا الأسبوع لأن بعض المتعاملين على الأقل أعادوا النظر في رؤيتهم لفرض خفض

مبكر في المخزونات وإعادة توازن سريعة.
وكان للمخاوف من الانتعاش السريع للإنتاج الصخري واحتمال تجدد فائض الإنتاج أثر أيضا.
وبالإضافة إلى تلك العوامل فإن تراكم المراكز الدائنة لصناديق التحوط يثير المخاوف من نقص السيولة بالسوق عن تصفية كل تلك المراكز. ورغم كل الحديث عن سياسات الإنتاج بين المشاركين في مؤتمر هيوستون فإن الأسعار لا الاستراتيجيات ما زالت تحكم سوق النفط.